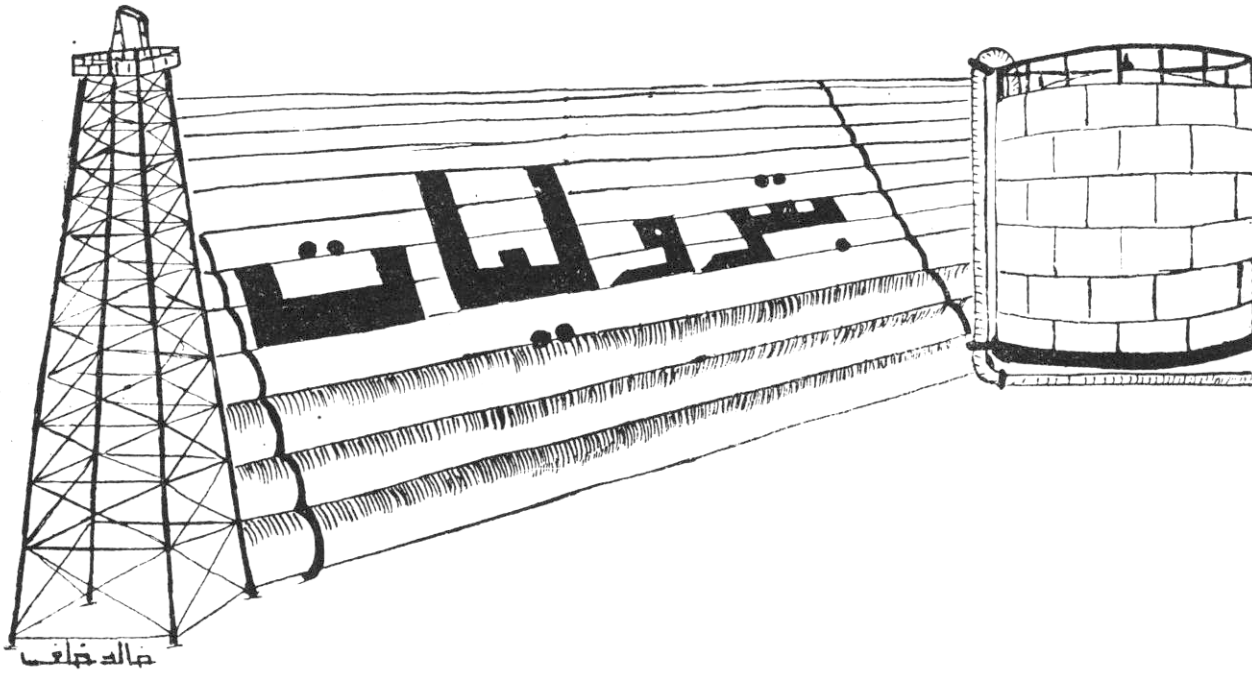




ضال خالفا

البترول يعيد الحياة إلى الكويت

كتبت جريدة البلاغ الغراء بالعدد رقم ٩١٧٢ الصادر بتاريخ ٢٨ / ٨ / ١٩٥١ مقالا تحت عنوان « البترول يعيد الحياة إلى الكويت » رأينا أن نطلع القراء على خلاصته ونبدى عليه ما يعن لنا من تعليق .

وخلاصة المقال أنه أشار إلى الزيادة الهائلة في انتاج الكويت من البترول وعلى الأخص في الأسابيع الأخيرة من شهر أغسطس الحالى باعتبار أن الكويت بئر عالمي . وقد كان ذلك سبباً دعى الغرب إلى الاستعناء ولو مؤقتاً عن بترول إيران . وذكرت الجريدة عدد الآبار التي تنتج البترول في هذا القطر بأنها مائة وتسعة آبار ، تنتج يومياً كمية لا تقل عن « ٦٥٠ » ألف برميل أو بمعنى آخر إنتاج الولايات المتحدة . وهذه الزيادة المثيرة التي طرأت على الإنتاج تقدر بـ ٧٥ ٪ من إنتاج هذه الآبار منذ شهر مارس الماضي مما جعلها تنافس انتاج الشركة الانجلو إيرانية قبل حركة التأميم . . وهذا السبب هو الذي قفز بالإنتاج الكويتي إلى المرتبة الرابعة من حيث الانتاج العالمي .

باطن أرض الكويت ، سوى الخزون في باطن أرض الولايات المتحدة ، إذ يقدر بثلاثين مليوناً من البراميل . ويشير المقال إلى أن سمو الأمير المعظم ، قد أبدى رغبته في الحصول على نصف الأرباح ، ومعاملته معاملة الملك ابن السعود فيما يحصل عليه من شركة البترول العربية الأمريكية . على أن المقال يذكر بأنه وإن كانت الشركة الكويتية تبدو مستعدة لرفع الحصيلة التي تدفعها للأمير ، إلا أن سموه يبدو متشدداً ، وأغلب الظن أنه يأمل بأن تسوى الأزمة القائمة بين بريطانيا وإيران حتى يظفر بصفقة أحسن . ثم أشار المقال إلى أهمية هذا الزيت بالنسبة للأمار ، فذكر أنه في الأسابيع الماضية وقفت عشرات من ناقلات البترول أمام ميناء الأحمدى تنتظر دورها في الشحن ، وكان أكثر هذه السفن محولة من موانئ إيران حتى في كل أسبوع يقف عدد لا يقل عن خمسين ناقلة تنتظر دورها لنقل مشحونها من الزيت إلى مصافيه في البلاد الأوربية .

وأنتهى المقال إلى أن سمو الأمير المعظم يتقاضى الآن من الشركة المنتجة للنفط في بلاده حصيلة قدرها خمسة وستون ألف دولار يومياً .

هذه أهم خلاصة لما جاء في المقال ، وما بقي منه ، إن هو إلا سرد تاريخي لمراحل انتاج النفط في الإمارة ، وتعداد لعدد العمال ، وما أقامته الشركة من منشآت خاصة بموظفيها من الأوربيين . كما ذكر المقال عدد العمال من

والمهم في الموضوع أن هذه الإمارة تحتوى على أكبر مخزون من البترول في باطن الأرض ؛ إذ يقدر بما لا يقل عن (٢٧٥ ر ١٠) مليوناً من البراميل ، أى ١ ٪ ما يحويه باطن الأرض في العالم كله ، إذ لا ينافس هذا المخزون في

الصحي والاقتصادي والاجتماعي . فكلما صلحت حال العامل زاد انتاجه ، وأقبل على عمله برضى وارتياح ، مؤمناً بأن صاحب العمل يهتم به كل الاهتمام . فهل فعلت الشركة ذلك ، إننا نأمل .

٤ — ثم أليس من حق العامل أن يؤمّن على حياته ضد الأخطار . فتكفل له ولا ولاده من بعده حظاً من حياة ، إن لم تكن سعيدة فهي على الأقل واقية له من شدة ؛ ومعينة له على استقرار عائلته .

إن الدولة تفرض التأمين لأفرادها قانوناً في كل محيط يعملون فيه ، ماداموا تحت رحمة صاحب عمل ما ، فما بالناس والشركة محيط ضيق تتسع لمثل هذا العمل وتزيد .

إن العامل هو الذخيرة الحية لصاحب العمل يستعين بها على إصلاح حال مشروعاته ، فهل التفتت الشركة إلى إصلاح هذه الآلة الإنسانية وأمنتها من العطب لتسييرها في يسر ، بعيدة عن المخاطر ؟

وخلاصة القول فقد أوفى إنتاج البترول في الكويت على ذروته ، وأن الشركة حصلت على أرباح لاشك في وفرتها ، ولكننا نأمل أن تحقق الشركة المنتجة آمالنا التي أبديناها مخلصين . وأننا لموقفون بأن عناصر الإصلاح متوافرة لديها بكثرة إذا أرادت . وأن سمو الأمير المعظم محق في المطالبة بزيادة الحصيلة اليومية ، وسموه بذلك يسعى لخير بلاده ورفاهيتها . سدد الله خطى سموه وحقق على يديه الآمال .

فاسم مسارى الحسن

قمر صناعي !

ينعقد الآن في لندن المؤتمر الدولي الثاني للعلماء المختصين بالطيران عبر الفضاء إلى الكواكب الأخرى في المجموعة الشمسية ، ويرأس المؤتمر الدكتور يوجين سالنجر الحبير بصناعة الصواريخ في عهد هتار .

ويبحث المؤتمر فكرة صنع قمر صغير لوضعه على بعد ٥٠٠ ميل خارج مدار الأرض ، ويكون بمثابة محطة للطيران من الأرض إلى القمر والكواكب الأخرى ولدراسة تأثير الأشعة الكونية في الإنسان .

كل جنس ولون . وعلى أن هناك مآخذ في المقال ما هي إلا لغو ، نرفع أنفسنا من أن نخوض فيه ، فنحن أدرى بحقيقة بلادنا وأهلها .

ولكن الذي يهمنا قبل أن يفوت المقال كحادثة عادية أن نعلق عليه ببعض ما يعين لنا من أفكار :

١ — فقد ذكر المقال أن سمو الأمير المعظم يتقاضى رسماً يومياً على الإنتاج تبلغ حصيلته خمسة وستون ألف دولار . وهذه الحصيلة اليومية ، هل هي قابلة للزيادة بحسب الزيادة الهائلة المطردة التي تحصل عليها الشركة المنتجة من نفط الكويت ؟ أى هل الزيادة في الحصيلة تتوازي مع زيادة الإنتاج ؟ وإذا قيست هذه الحصيلة بالكمية المنتجة من النفط فإنها في الواقع تعد شيئاً لا يذكر بالنسبة لما يواجهه البلاد من مشروعات إصلاحية ، واتساع في كل ميادين الاتفاق الأساسية للدولة . ومن البديهيّات الاقتصادية أن الحصيلة يزداد تحسنها متى تحسنت كمية الإنتاج وتفرعت أسباب تصريفه . وحال الكويت في إنتاج البترول تنطبق على هذه البديهيّة .

٢ — وثمة تساؤل آخر يقفز إلى الذهن وهو أن الشركة المنتجة للنفط أليست لها سياسة إنشائية إصلاحية تقدمها لهذه الأمارة جزاءً لهذا الخير المتدفق بين أيادي أصحابها ؟ . وهل هي تنوى في القريب أن تطلع على هذه الأمارة بما يؤيد النوايا الحسنة عند أصحابها ؟ فالمعروف والمشاهد في كل الشركات المنتجة للنفط في الشرق الأوسط إنهم يبدون حركة إنشائية نشيطة تشمل كل نواحي الإصلاح في البلاد التي تعمل فيها ، لا يقل عن نشاطها في مشروعاتها البترولية إن لم توازيها . ونعني بهذه الحركة الإنشائية إصلاحاً للطرق الخارجية وإعداد مساكن لعمالها ومطاعم محمية ودور علاج . فلا يكفي ما تقوم به من إنشاءات خاصة بخبرائها وموظفيها الفنيين . ويكفي للتدليل على أن الشركة المنتجة للنفط واجب عليها ذلك ، ما نشاهده في (رأس غارب) في مصر ، إذ قامت شركة آبار الزيوت المصرية الانجليزية بما ذكرناه بل يزيد كثيراً ، مع أن إنتاج هذه الشركة بالنسبة للإنتاج العالمي يساوي ١٪ فقط . بينما إنتاج الكويت لا يقل عن ١٠٪ .

٣ — ومتى فكرت الشركة في هذه السياسة الإنشائية فإنه يغنينا عن القول ما يتطلبه العامل من رفع مستواه